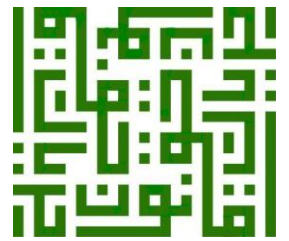


الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

آذار 2013

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر آذار للعام 2013، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

استمرت في شهر آذار وتيرة الانتهاكات التي ترصدها وتوثقها الهيئة، فقد رصدت الهيئة خلال شهر آذار من العام 2013 وقوع 15 حالة وفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك استمرت الهيئة في رصد حالات عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم الفلسطينية وخاصة المتعلقة بالإفراج عن معتقلين على خلفية انتمائهم السياسي رغم دفعهم الكفالات المطلوبة، حيث لاحظت الهيئة ارتفاعاً في عدد الانتهاكات المتعلقة بعدم تنفيذ قرارات المحاكم. رصدت الهيئة الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والتجمعات السلمية والانتهاكات بحق حرية التنقل والسفر، حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير ارتفاعاً ملحوظاً في الانتهاكات المتعلقة بحرية التنقل والسفر خاصة في قطاع غزة.

أما بالنسبة للتعذيب وسوء المعاملة فقد شهد شهر آذار ارتفاعاً في عدد الشكاوى الواردة على الأجهزة الأمنية والشرطة حيث ادعاءات التعذيب لا زالت مستمرة، إضافة إلى ذلك فقد رصدت الهيئة خلال الشهر المذكور قيام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بعمليات مصادرة لأموال وممتلكات تعود للمواطنين دون معرفة مصير تلك المصادرات.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 15 حالة وفاة خلال الفترة التي يغطيها التقرير منها 9 حالات في قطاع غزة و 6 حالات في الضفة الغربية. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالة وفاة واحدة وقعت في مراكز الاحتجاز في قطاع غزة، حالة وفاة واحدة وقعت نتيجة سوء استخدام السلاح وقعت في قطاع غزة، 3 حالات وفاة نتيجة شجارات وخلافات عائلية والثأر وقعت حالة واحدة منها في الضفة الغربية وحالتان في قطاع غزة. حالتا وفاة وقعت في ظروف غامضة في الضفة الغربية. 6 حالات وفاة وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، 3 منها وقعت في الضفة الغربية و 3 حالات وقعت في قطاع غزة. وحالة وفاة واحدة وقعت في قطاع غزة على خلفية ما يسمى شرف العائلة. وحالة وفاة واحدة وقعت في الأنفاق في قطاع غزة.

أُنشِئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 2 972 ، ص.ب. 2264 ، فاكس: 2987211 2 972

مكتب الشمال : هاتف: 2335668 9 972 فاكس: 97292366408

مكتب الجنوب : هاتف: 2750549 2 972 ، فاكس: 0097222295443 / 0097222211120 / 00972222746885

مكتب غزة : هاتف: 282824438 0097282824438 فاكس: 0097282845019

Email: ichr@ichr.ps

Web Page: www.ichr.ps

توضيح لحالات الوفاة:

1. **الوفاة في مراكز الاحتجاز والتوقيف.** بتاريخ 2013/3/31 توفي المواطن سامي حمدان قشطة 50 عاماً من مدينة رفح، داخل نظارة مركز شرطة المدينة ووفقاً للمعلومات التي توفرت لدى الهيئة فإن المذكور كان قد تم توقيفه بتاريخ 2013/3/20 على خلفية دعوى حقوق مالية، وقد تم نقله إلى مستشفى أبو يوسف النجار بالمدينة حيث فارق الحياة هناك، ووفقاً لوزارة الداخلية في قطاع غزة فإن الوفاة نتجت عن إصابته بجلطة دماغية. تطالب الهيئة الجهات المختصة إجراء التحقيق الفوري والجدوي في وفاة النزير المذكور ونشر نتائج التحقيقات.
2. **الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح:**

- بتاريخ 2013/3/14 توفيت المواطنة شروق علاء عوض 14 عاماً من مخيم جباليا بقطاع غزة، متأثرة بجراح أصيبت بها بتاريخ 2013/3/9 جراء إصابتها بعبار ناري في الرأس. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورة أصيبت أثناء قيام شقيقتها بالعبث بسلاح ناري "مسدس" في منزل العائلة، يعود لأحد أفراد العائلة، والذي يعمل في جهاز الشرطة، حيث تم نقلها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

3. الوفاة في ظروف غامضة:

- بتاريخ 2013/3/25 توفيت المواطنة أريج عطية حمامرة 24 عاماً من بلدة حوسان بمحافظة بيت لحم، ووفقاً لمعلومات الهيئة واستناداً للنيابة العامة في بيت لحم، فإن المواطنة وصلت إلى مستشفى بيت جالا الحكومي متوفاة، وأفاد أحد أفراد عائلتها أنها سقطت مغشياً عليها في المنزل، موضحاً أن ليس لها أي تاريخ مرضي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم إحالة الجثة لمعهد الطب الشرعي للوقوف على أسباب الوفاة وفيما إذا كان هناك أي شبهة جنائية.

- بتاريخ 2013/3/23 توفيت المواطنة رويدا فخري يوسف الكردي 30 عاماً من بلدة الرام بمحافظة القدس، جراء تعرضها للطعن بالسكين من قبل زوجها، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم إلقاء القبض على الزوج واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية بحقه. وتوجهت النيابة العامة وطواقم الإسعاف إلى المنزل، وبالكشف الأولي تبين أن المواطنة فارقت الحياة في مكان الجريمة، ولم يظهر من التحقيقات دوافع الزوج لارتكاب الجريمة.

4. الوفاة في شجارات وخلافات عائلية وعلى خلفية الثأر والقتل العمد:

- بتاريخ 2013/3/11 توفي المواطن محمد أشرف الشريم 20 عاماً من مدينة غزة، جراء إصابته بعبار ناري في البطن. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب خلال مشاجرة عائلية، قامت خلالها شقيقته

بإطلاق النار صوبه من مسدس يمتلكه أحد أفراد العائلة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وأوقفت المشتبه بها على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2013/3/24 توفي المواطن محمد عبد الكريم جربوع 17 عاماً من مدينة رفح، جراء إصابته بطعنات بواسطة آلة حادة في أماكن مختلفة من جسده. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن المواطن المذكور أصيب جراء طعنه بسكين خلال شجار عائلي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقامت بتوقيف المشتبه به.

- بتاريخ 2013/3/19 توفي المواطن محمد زاهر عبد الرحيم الشافعي 20 عاماً من مدينة رام الله، جراء تعرضه للطعن بآلة حادة في العنق من قبل أحد زملائه في العمل نتيجة شجار وقع هناك، ووفقاً للمعلومات الهيئة فقد تم نقل المواطن إلى مجمع فلسطين الطبي في المدينة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم إلقاء القبض على المتهم.

5. الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة:

- بتاريخ 2013/3/12 توفي ثلاثة أشقاء هم: (قاسم، 5 أعوام، وماريا، 7 أعوام، ووسيم نظام أبو طير، 11 عاماً) من بلدة عيسان الكبيرة بمحافظة خانيونس، جراء إصابتهم بحروق نتيجة اشتعال النيران في منزل العائلة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الأطفال احترقوا نتيجة تسرب الغاز من أسطوانة إضاءة "لوكس شنبر" واشتعالها بعد أن كانت العائلة قد أوقدتها بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وقد نتج عن ذلك إصابة خمسة أطفال من أفراد العائلة، توفي اثنان لدى وصولهما مستشفى ناصر بالمدينة، فيما توفي الثالث في اليوم التالي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/3/5 توفي الطفل محمود طلال الرجبي 5 سنوات من مدينة الخليل، جراء غرقه في خزان مياه أمام منزل العائلة، ووفقاً للمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقد أفادت الشرطة أنه لا يوجد أي شبه جنائية.

- بتاريخ 2013/3/3 توفي المواطن عاصم عبد الحفيظ الخطيب (التميمي) 27 عاماً من مدينة الخليل، جراء اختناقه بواسطة حبل في شرفة منزل ذويه، وفقاً للمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، كما حضرت النيابة العامة إلى المكان وتم تحويل الجثة إلى معهد الطب الشرعي في أبو ديس، وقد علمت الهيئة أن المواطن المذكور كان يعاني من مرض نفسي ويتلقى العلاج لدى عيادة الصحة النفسية التابعة لوزارة الصحة في بيت كاحل، وقد أفادت الشرطة أنه لا يوجد شبهة جنائية.

- بتاريخ 2013/3/28 توفي الطفل آدم وليد خليل إسماعيل عاودة سنة واحدة من قرية كرمة المحاذية لمدينة دورا بمحافظة الخليل، جراء غرقه في دلو للمياه داخل منزل ذويه، ووفقاً للمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وبمراجعة رئيس النيابة العامة في دورا وإصدار تقرير الطب الشرعي وإجراء التحقيق مع عائلة الطفل، تبين أن الرضيع أثناء لهوه بالقرب من الدلو حاول الوقوف وأدى ذلك إلى غرقه ووفاته، وأن أسباب الوفاة وجود مياه في الرئتين ومياه في البطن ولا يوجد أي أسباب جنائية.

6. **القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة"**. بتاريخ 2013/3/8 توفيت المواطنة (ه. س. ع) 22 عاماً من مخيم النصيرات بقطاع غزة جراء اختناقها نتيجة لف حبل حول العنق. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورة وصلت متوفاة إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت أحد أشقائها الذي اعترف بقتلها على خلفية ما يسمى قضايا "شرف العائلة". تطالب الهيئة النيابة العامة بغزة بفتح تحقيق جدي في ظروف مقتل المواطنة المذكورة وتقديم مرتكبي الجريمة إلى العدالة، والتعامل مع هذه الجريمة كجريمة قتل عمد وفقاً لأحكام القانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

7. **الوفاة في الأنفاق الواقعة على الحدود بين قطاع غزة ومصر**. وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير حالة وفاة واحدة وقعت نتيجة حوادث الأنفاق، وتتخلص تلك الحادثة في أنه بتاريخ 2013/3/31 توفي المواطن محمود عليان العديني 30 عاماً من مدينة دير البلح، متأثراً بجراح أصيب بها بتاريخ 2013/3/26 أثناء نتيجة انفجار أنبوية غاز داخل النفق الذي كان يعمل به.

8. **الحكم بالإعدام**. بتاريخ 2013/3/24 أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بمدينة غزة حكماً بالإعدام بحق المواطن فرج الله عبد ربه فرج الله عبد ربه 23 عاماً بعد إدانته بتهمة التخابر مع جهة معادية خلافاً لمواد قانون العقوبات الثوري الفلسطيني للعام 1979، حكماً خاضعاً للاستئناف. وفي هذا الصدد أصدرت الهيئة بياناً أكدت فيه موقفها المناهض لعقوبة الإعدام، وعرض المدنيين على القضاء العسكري، وطالبت الهيئة في البيان الحكومة في قطاع غزة بعدم تكرار المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدر بغزة لعدم اختصاصها الدستوري في المصادقة على أحكام الإعدام، وتجدر الإشارة إلى أن المصادقة على أحكام الإعدام هو حق دستوري وحصري لرئيس الدولة.

9. **الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح - انفجارات داخلية:**

- بتاريخ 2013/3/15 أصيب أربعة مواطنين بينهم طفلان، جراء استخدام السلاح في شجار عائلي وهم: (جلال حمدي عياد 12 عاماً، سلامة منصور عياد 15 عاماً، محمود نوفل عياد 22 عاماً، وعاهد نوفل عياد 35 عاماً) وجميعهم من مدينة غزة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورين أصيبوا خلال شجار وقع بين أفراد العائلة تم خلاله استخدام الأسلحة النارية، وقد تم نقل المصابين إلى مستشفى الشفاء بالمدينة، وحضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وأوقفت عدداً من المشتبه بهم من أفراد العائلة على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2013/3/22 أصيب سبعة مواطنين وهم: (أنور عواد الشاعر 7 أعوام، محمود عواد الشاعر 8 أعوام، عبد الرحمن أمين الشاعر 7 أعوام، محمود أمين الشاعر 5 أعوام، عوض طلال الشاعر 10 أعوام، أحمد جهاد الشاعر 8 أعوام، وعبد الرحمن يوسف قشطة 9 أعوام) بإصابات متفرقة في أنحاء الجسم، جراء انفجار جسم مشبوه كانوا يعبثون به بالقرب من منازل ذويهم شرق مدينة رفح، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

10. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير **54** شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها **22** شكوى في الضفة الغربية، **17** شكوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة. وشكويان ضد جهاز الأمن الوقائي، و **3** شكوى ضد جهاز المخابرات العامة. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة **32** شكوى سُجلت **29** منها ضد جهاز الشرطة و **3** شكوى ضد جهاز الأمن الداخلي. وقد تركزت حول إدعاءات التعذيب كالشبح واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة. تلاحظ الهيئة أن هناك ارتفاعاً في عدد شكوى التعذيب وسوء المعاملة في الضفة الغربية مقارنة مع الشهر الماضي، في حين شهد عدد الشكاوى انخفاضاً طفيفاً في قطاع غزة. لازال جهازا الشرطة في الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان وفقاً للشكاوى المقدمة للهيئة بالنسبة للتعذيب وسوء المعاملة.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة. تلقت الهيئة خلال شهر آذار في الضفة الغربية **39** شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر **80** شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية. استمرت عمليات الاعتقال بنفس الوتيرة كما في الشهر الماضي مع زيادة بسيطة في قطاع غزة. ترى الهيئة أنه من الضروري قيام الجهات الرسمية بالالتزام بالقانون وإتباع الإجراءات القانونية السليمة في عمليات الاعتقال والاحتجاز.

ثالثاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي:

- بتاريخ 2013/3/12 تلقت الهيئة شكوى من الصحفي طارق يوسف خالد سرکجي من مدينة نابلس حول استدعائه المتكرر من قبل جهاز الأمن الوقائي ففي جميع المرات كان التحقيق معه يدور حول المقالة التي كتبها تحت عنوان رسالة إلى والدي الشيخ يوسف السركجي بذكرى استشهاده العاشرة التي تم نشرها على الفيسبوك. وأيضاً حول الدورة التدريبية التي تلقاها لدى قناة الجزيرة القطرية في الدوحة حول الإخراج التلفزيوني.

- بتاريخ 2013/3/17 تم الاعتداء على الصحفي متين محمد كايا 25 عاماً تركي الجنسية، من سكان مدينة غزة، ويعمل مصوراً لوكالة الأناضول التركية للأنباء، بالضرب على أيدي أفراد من الشرطة. ووفقاً لإفادة الصحفي المذكور للهيئة فإنه وبعد مرافقته مع عدد من الصحفيين عند معبر بيت حانون لتغطية وصول الأسير (أيمن الشراونة) الذي تم إبعاده إلى غزة من السجون الإسرائيلية نقل مباشرة إلى مستشفى الشفاء بغزة، قام أفراد الشرطة في المستشفى بعرقلة عمل الصحفيين، ومنعهم من التصوير، وتمت معاملتهم بصورة غير لائقة، وخلال ذلك تم الاعتداء عليه من قبل شرطي بالضرب بلكمة أسفل الرأس.

- بتاريخ 2013/3/28 أصدرت محكمة بداية بيت لحم بصفقتها الاستئنافية قراراً بالحبس لمدة عام بحق الصحفي ممدوح محمود رشيد حمامرة 28 عاماً، ويعمل مراسلاً صحافياً لفضائية القدس في منطقة جنوب الضفة الغربية، ووفقاً لإفادة المواطن للهيئة، فإن التهمة الموجهة له تأتي على خلفية قيام أحد أصدقائه بإرسال مشاركة عبر الفيس بوك عبارة عن صورة تحمل إساءة للرئيس، علماً أن الصحفي المذكور لم يقم، بحسب إدعائه، بإرسال إعجاب بهذه الصورة أو التعليق عليها أو مشاركتها مع أحد لا بل قام بحذفها.

رابعاً: الاعتداء على الحريات العامة والشخصية. بتاريخ 2013/3/5 تم الإعلان عبر وسائل الإعلام المختلفة استناداً لبيان صادر عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بقطاع غزة، عن إلغاء الماراثون الرياضي الثالث الذي كان من المقرر أن تنظمه (الأونروا) بغزة. ووفقاً للأونروا فإن أسباب قرار إلغاء الماراثون جاء نتيجة نقاشات مع السلطات في غزة التي أصرت بدورها على منع النساء من المشاركة، ووفقاً لبيان صادر عن الحكومة في قطاع غزة رداً على البيان السابق أن الحكومة تعبر عن أسفها لقرار الأونروا، وتؤكد على موافقتها مع مراعاة بعض الضوابط المتعلقة بعادات وتقاليد الشعب الفلسطيني، وبالمحصلة لم يتم إجراء الماراثون.

خامساً: الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة:

- بتاريخ 2013/3/15 تم الاعتداء على المواطن جمال سعيد عبيد 43 عاماً من مخيم جباليا بقطاع غزة، عضو اللجنة القيادية العليا لحركة فتح في القطاع. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة وإفادة المذكور لها، أنه وأثناء عودته إلى منزله بعد تأديته لصلاة الجمعة في مسجد عثمان بن عفان برفقه ابنه سعيد 15 عاماً، قام شخص ملثم يستقل دراجة نارية مع شخص آخر بإطلاق عيارين ناريتين من "مسدس" قبل أن يلوذا بالفرار ما أدى إلى إصابته بقدمه اليسرى، وتم نقله إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا لتلقي العلاج، وقد حضرت الشرطة إلى المستشفى وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث، وتم في وقت لاحق توقيف عدد من المشتبه بهم على خلفية الحادث.

- بتاريخ 2013/3/17 قام مجهولون بالاعتداء على استراحة "الأنس" الواقعة على شاطئ البحر غرب مدينة جباليا، تعود ملكيتها للمواطن حسن ديب أبو القمصان ونتج عن الاعتداء إصابة ثلاثة مواطنين. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإنه تم زرع عبوة ناسفة في الاستراحة المذكورة ونتيجة انفجارها أصيب صاحب الاستراحة واثنين من العمال بشظايا العبوة، وقد حضرت قوة من الشرطة والأمن الداخلي إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/3/21 قام عدة أشخاص بالاعتداء على قسم الاستقبال والطوارئ في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن هؤلاء الأشخاص قاموا بتعطيم مكتب الاستقبال في المستشفى وبعض الأدوات الطبية، كذلك قاموا بسب وشتم الأطباء والممرضين في القسم بألفاظ نابية، بحجة تقصير الطاقم الطبي في تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأحد أفراد العائلة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وقامت بتوقيف الأشخاص المعتدين، ونتيجة ذلك نظم العاملون في المستشفى وقفة احتجاج أمام قسم الطوارئ مطالبين بتوفير الحماية للعاملين أثناء تأديتهم لعملهم.

- بتاريخ 2013/3/28 تم الاعتداء على المواطن المحامي حكيم نصر أبو كرش 26 عاماً من مدينة غزة، بالضرب على أيدي أفراد من الشرطة. ووفقاً لإفادة المحامي للهيئة فإنه وأثناء تواجده أمام دائرة التنفيذ بمحكمة بداية غزة لمراجعة بعض القضايا، ولدى طلبه من الموظف المختص، أحد أفراد الشرطة القضائية، تزويده برقم للمراجعة أخبره الشرطي بانتهاء وقت العمل، وفجأة أمسك به من كتفه وسحبه داخل المكتب وأغلق الباب، بعد

لحظات حضر شريطان آخران وقاما بضربه، وتم الاتصال مع نقابة المحامين التي حضرت إلى مكان الواقعة وتم تسوية الموضوع.

سادساً: انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 15 شكوى حول انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت معظمها حول الحق في العمل وموامة الأماكن العامة وغيرها من الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الواردة في قانون المعوقين والقانون الأساسي الفلسطيني. ترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف وخصوصاً النسبة المقررة في القانون وهي 5%، والبدء في عملية موامة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تطبيق القانون بشأن الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

سابعاً: الفصل من الوظيفة العامة (الفصل التعسفي) وشرط السلامة الأمنية في التعيين. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 3 شكاوى تتعلق بالفصل أو عدم التعيين في الوظيفة العمومية توزعت على النحو التالي: شكويان على وزارة التربية والتعليم وشكوى على الدفاع المدني.

ترى الهيئة أنه من الضروري العمل على التطبيق الفعلي لقرار الحكومة بإلغاء شرط السلامة الأمنية والعمل على تنفيذ قرار المحكمة وإعادة جميع المفصولين إلى عملهم وفقاً لأحكام القانون والالتزام بمعايير التعيين التي نص عليها القانون وعدم تجاوز الدور في التعيين بدعوى أن الأجهزة الأمنية لم توصي بذلك سابقاً.

ثامناً: انتهاك الحق في التنقل والسفر:

- بتاريخ 2013/3/1 قام أفراد جهاز الأمن الداخلي على معبر رفح الحدودي مع مصر بمنع وفد مكون من 17 عضواً يمثلون عدة منظمات نقابية بغزة، من السفر إلى القاهرة للمشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية للإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين برعاية منظمة العمل الدولية، والأعضاء هم: (بشير السيسي، طارق الهندي، زكي خليل، عبد الجواد زيادة، نايف الخالدي، يحيى أبو العطا، هناء الخالدي، عبد الحليم أبو زعيتر، فارس الأخرس، فايز لبد، إبراهيم البطران، أشرف مسلم، بكر الجمل، نصر الله جرغون، إبراهيم أبو قايدة، خالد موسى، ومحمد حلس).

- بتاريخ 2013/3/4 قامت وزارة الداخلية بعرقلة سفر الصحفي وسام حاتم العشي 33 عاماً من غزة، ويعمل مصوراً صحفياً في شركة سكرين للإنتاج الإعلامي، ووفقاً لإفادة المذكور للهيئة فإنه لدى توجهه إلى مكتب التسجيل التابع لوزارة الداخلية بغزة للسفر إلى القاهرة للمشاركة في دورة تدريبية نظمها الإتحاد الدولي للصحافيين فوجئ أن المكتب لم يمكنه من التسجيل في كشوفات المسافرين، تحت مبرر أن نقابة الصحافيين في رام الله هي الجهة المنظمة مع الإتحاد الدولي للصحافيين.

- بتاريخ 2013/3/4 منع أفراد جهاز الأمن الداخلي على معبر رفح الحدودي الصحفي سامي محمد أبو سالم من السفر إلى مصر، للمشاركة في دورة تدريبية نظمها الإتحاد الدولي للصحافيين في القاهرة، ووفقاً لإفادة الصحفي المذكور للهيئة فإن أحد أفراد الجهاز بعد أن طلب منه الانتظار في صالة المعبر وبعد أن عرف منه

سبب السفر، أبلغه بأن عليه الحصول على تصريح من المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، وبعد اتصال المذكور بالمكتب الإعلامي أبلغه الأخير أنه لا يصدر أية تصاريح للسفر.

- بتاريخ 2013/3/17 رفض العاملون في مكتب الاقامات وشؤون الأجانب التابع لوزارة الداخلية بغزة، برفض طلب الصحفي ماجد إسماعيل أبو سلامة 25 عاماً من مدينة جباليا، للسفر إلى رام الله لحضور مهرجان جائزة الشباب لإنتاج برامج الأطفال للتلفزيون المقرر عقده في المدينة بدون إبداء أية أسباب.

- بتاريخ 2013/3/21 منع أفراد جهاز الأمن الداخلي على معبر رفح الحدودي مع مصر المواطن سامي عطية أبو ضاهر 40 عاماً من مخيم المغازي بمحافظة الوسطى من السفر إلى مصر. ووفقاً لإفادة المذكور للهيئة أنه وأثناء تواجده في صالة المعبر، وبعد استكمال الإجراءات المطلوبة للسفر حضر إليه أحد أفراد جهاز الأمن الداخلي وسأله عن سبب السفر، ورغم إعلامه أن سبب سفره هو للعلاج "زرع قرنية بالعين اليسرى" إلا أن الأمن أبلغه بعدم الموافقة على مغادرته إلى مصر، وعليه مراجعة مقر الجهاز في المحافظة الوسطى.

- بتاريخ 2013/3/22 منع أفراد من جهاز الشرطة المواطنة آمال توفيق حمد 53 عاماً من مدينة بيت حانون، وهي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، من السفر عبر معبر بيت حانون إلى رام الله. ووفقاً لإفادة المذكورة للهيئة فإن أفراد الشرطة على حاجز الجمارك الواقع على مسافة من حاجز بيت حانون وبعد فحص هويتها الشخصية والانتظار أبلغوها بأنها ممنوعة من السفر لأسباب سياسية، في حين سمح للوفد المرافق لها من قيادة فتح بغزة بالسفر وقد عادت إلى غزة ولم تتمكن من السفر حتى تاريخه.

- بتاريخ 2013/3/23 منع أفراد جهاز الأمن الداخلي على معبر رفح الحدودي، وفد العلاقات الدولية لحركة فتح في قطاع غزة من السفر إلى القاهرة للمغادرة إلى بلجيكا لعقد لقاءات سياسية مع أحزاب وشخصيات أوروبية، وأعضاء الوفد هم (ديما بشير الغول، مأمون إبراهيم سويدان، وعماد أحمد شمس).

- قدم المواطن رامي توفيق أبو زريق 35 عاماً من مخيم النصيرات بقطاع غزة شكوى للهيئة أفاد فيها أنه تقدم بطلب للمرة الثانية إلى وزارة الداخلية في رام الله بواسطة مكتب مشتهى للخدمات العامة بغزة للحصول على جواز سفر، وتم إبلاغه برفض طلبه من قبل جهاز المخابرات العامة، ولم يتمكن من الحصول على جواز سفر حتى تاريخه. وقد قامت الهيئة بمراسلة وزارة الداخلية ولكنها لم تتلقى أي رد حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

حجز بطاقات الهوية الشخصية:

- تلقت الهيئة شكوى من المواطن رائد حميدان محمود الشرياتي من مدينة الخليل 41 عاماً، يفيد فيها أن جهاز الأمن الوقائي في الخليل يحتجز بطاقة هويته الشخصية، بعد أن تم استدعائه لأسباب سياسية ورغم الإفراج عنه بتاريخ 2012/12/18، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد تم حجز هويته الشخصية وما زالت بطرفهم رغم مراسلة الهيئة لجهاز الأمن الوقائي بتاريخ 2013/2/13 وعدم تعاطي جهاز الأمن الوقائي مع تلك المراسلة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

- تلقت الهيئة بتاريخ 2013/3/27 شكوى من والد المواطن حازم عبد المهيم محمود الشرياتي من مدينة الخليل 24 عاماً، أفاد فيها قيام جهاز الأمن الوقائي في الخليل باحتجاز بطاقة الهوية الشخصية لولده منذ تاريخ

2013/3/17 بعد توقيفه، ورغم الإفراج بحكم من المحكمة ودفع كفالة قيمتها 1000 دينار أردني إلا أن بطاقة الهوية لا زالت محتجزة.

تاسعاً: الاستيلاء على أموال المواطنين دون حكم قضائي:

تلقت الهيئة خلال شهر آذار 6 شكاوى من مواطنين يدعون فيها قيام أجهزة أمنية بمصادرة ممتلكات خاصة بهم دون صدور قرارات قضائية بذلك، وكانت تلك الشكاوى على النحو التالي:

- بتاريخ 2013/3/6 تلقت الهيئة شكوى من المواطن علاء عواد أحمد شولي، شقيق المواطن عماد عواد أحمد شولي من مدينة نابلس، أفاد فيها أن جهاز الأمن الوقائي وخلال تفتيش محل الأدوات الكهربائية الخاص بشقيقه قام بمصادرة جهاز حاسوب نقال ودفاتر شيكات وورقة حسابات للمحل، وكذلك قام الجهاز ولدى تفتيش منزل شقيقه تم مصادرة بطاقة صراف آلي وجهازي هاتف نقال.

- بتاريخ 2013/3/6 تلقت الهيئة شكوى من المواطن عمر صالح موسى زعرورة من مدينة نابلس أفاد فيها قيام جهاز الأمن الوقائي بتفتيش منزله ومصادرة 3000 دينار أردني من داخل المنزل.

- بتاريخ 2013/3/7 تلقت الهيئة شكوى من المواطن تيسير حسن حسين عمرو أفاد فيها بأن جهاز المخابرات العامة في الخليل قام بتوقيف صهره (حسين عمرو) في شهر 2010/10 وقاموا بمصادرة مبلغ 20 ألف دولار تعود للمواطن المذكور، حصل عليها كتعويض نتيجة إصابته هو وعائلته بإطلاق الرصاص عليهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء اعتقال صهره الثاني (فواز عمرو) حيث نتج عن ذلك إصابة كريمته (غرام) بشلل كامل وفقدان نجله محمد للنطق، وكذلك عدم مقدرة المواطن على العمل نتيجة الإصابة علماً بأنه لم يتم اعتمادهم وتعويضهم من قبل الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية.

- بتاريخ 2013/3/13 تلقت الهيئة شكوى من المواطنة عائشة محمد مصطفى شولي والدة المواطن حذيفة زاهر صالح شولي مدينة نابلس، أفادت فيها بقيام جهاز الأمن الوقائي وخلال تفتيش المنزل بمصادرة جهاز الحاسوب الخاص بالأسرة.

- بتاريخ 2013/3/26 تلقت الهيئة شكوى من المواطن حسنين حسن موسى شوكة من بيت لحم، أفاد فيها بقيام جهاز المخابرات العامة في بيت لحم بمصادرة حوالة مالية بمبلغ 2368 دينار خلال شهر 10 من العام 2011 حيث تمت مصادرة المبلغ أثناء تحويله له عن طريق محل صرافة حيث اخبره صاحب محل الصرافة انه عليه مراجعة جهاز المخابرات قبل إعطائه الحوالة المالية، وبالفعل قام المواطن بمراجعة جهاز المخابرات وأفادوه أن الحوالة موجودة في الأمانات وسوف يتم إعطائه المال حين الإنتهاء التحقيق والتأكد من مصدرها، ورغم متابعة المواطن لهذا الموضوع على مدار العامين السابقين إلا أنه لم يحصل على ماله.

- بتاريخ 2013/3/31 تلقت الهيئة شكوى من المواطن محمود عبد الهادي أحمد الهور ضد جهاز المخابرات العامة في الخليل، أفاد فيها قيام جهاز المخابرات بمصادرة مبلغ 13800 شيكل والاستيلاء على أجهزة هواتف نقالة عدد 2 وجهاز حاسوب وأوراق خاصة وصادروا أيضاً أدوية وأسمدة خاصة بالزراعة والماشية تقدر ب 4000 شيكل. وفي هذا الصدد فإن الهيئة بصدد متابعة هذه الشكاوى مع الجهاز.

عاشراً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية. وثقت الهيئة خلال شهر آذار 7 شكاوى حول عدم تنفيذ قرارات المحاكم. الجدول التالي يبين القرارات ذات الطابع الأمني والتي لم يتم تنفيذها.

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	كريم محمد أكرم مصطفى شاهين	المخابرات العامة أريحا	2013/2/25	حصل بتاريخ 2013/3/14 على قرار بالإفراج بكفالة عدلية صادر عن محكمة صلح أريحا إلا أن القرار لم ينفذ حتى تاريخه إصدار هذا التقرير.
2	سفيان محمد رشيد أبو جحيشة	شرطة الخليل على ذمة محافظ الخليل	2013/1/19	بتاريخ 2013/3/24 حصل المواطن على قرار صادر عن محكمة بداية الخليل بالإفراج عنه بكفالة نقدية بقيمة 5000 دينار اردني وكفالة عدلية بقيمة 10000 دينار اردني، ورغم دفع الكفالة واجراء الكفالة العدلية الا انه لم ينفذ القرار لغاية الآن.
3	طارق هاني عبد الغني ابو عيشة	المخابرات العامة أريحا	2013/2/20	بتاريخ 2013/3/14 حصل المواطن المذكور على قرار صادر عن محكمة صلح أريحا بالإفراج عنه بكفالة عدلية إلا أن القرار المذكور لم ينفذ حتى الآن.
4	طارق أنور ادعيس	المخابرات العامة أريحا	2013/1/7	بتاريخ 2013/3/5 حصل المواطن المذكور على قرار صادر عن محكمة البداية في أريحا بالإفراج عنه بكفالة نقدية قيمتها 3000 دينار، وسبقه كذلك قرار بالإفراج عنه صدر بتاريخ 2013/2/17 عن محكمة صلح أريحا بكفالة نقدية قيمتها 250 دينار رغم دفع قيمة الكفالتين، إلا أنه لم يتم تنفيذ القرار لغاية الآن.
5	ماهر خليل محمد ابو فنونة	المخابرات العامة أريحا	2013/2/20	بتاريخ 2013/3/7 حصل المواطن المذكور على قرار بالإفراج صادر عن محكمة صلح أريحا بكفالة نقدية قيمتها 1000 دينار، ورغم دفع قيمة الكفالة إلا أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.
6	نور شاكر الأطرش	المخابرات العامة أريحا	2013/3/3	بتاريخ 2013/3/7 حصل المواطن المذكور على قرار بالإفراج صادر عن

محكمة صلح أريحا بكفالة نقدية قيمتها 5000 دينار، ورغم دفع قيمة الكفالة إلا أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.				
بتاريخ 2013/3/28 حصل المواطن المذكور على قرار بالإفراج صادر عن محكمة صلح أريحا بكفالة عدلية قيمتها 5000 دينار أردني، ورغم ذلك لم يتم تنفيذ القرار لغاية الآن.	2013/2/28	المخابرات العامة أريحا	احمد عبد المعز عبد الفتاح الأطرش	7
بتاريخ 2013/3/27 صدر عن محكمة صلح رام الله قرار بالإفراج عنه بكفالة، ولم يفرج عنه حتى اللحظة رغم دفع الكفالة المقررة.	2013/3/4	المخابرات العامة رام الله	صالح جميل صالح نوفل	8

بالإضافة إلى هذين القرارين، لم يتم تنفيذهما منذ سنوات سابقة.

رقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1.	عبد الفتاح عزام محمد الحسن	جهاز الأمن الوقائي رام الله	2009/5/9	2010/3/2 تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ 2010/9/21 وبهذا التاريخ حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل المحكمة العسكرية.
2.	أيوب أحمد احمد القواسمي	جهاز الأمن الوقائي/الخليل	2010/12/30	حكم عليه من قبل المحكمة العسكرية في الخليل بالسجن لمدة ثمانية شهور علماً بأنه مدني، وقد انتهت مدة الحكم في شهر 2011/8 وما زال لغاية الآن لم يتم الإفراج عنه. وقد أرسلت الهيئة رسالة إلى رئيس جهاز الأمن الوقائي تطالبه بالإفراج عنه غير أن الجهاز لم يقم بذلك حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترفيق قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.
3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
4. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عماد رضوان عبد العزيز رماحة، وقيمتها 29183 شيكل حيث كان يعمل طباح في الارتباط العسكري، وقد انتهى شهر كانون ثاني 2012 دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.
5. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عبد الرؤوف عمر سوالي، وقيمتها 30120 شيكل حيث كان يعمل مستخدم مدني لدى الأمن الوطني، وقد انتهى شهر كانون ثاني 2012 دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.
6. بتاريخ 2011/9/26 حصل المواطن محمد عبد القادر إبراهيم كراجه والذي يعمل في جهاز الأمن الوطني على قرار من محكمة العدل العليا يقضي باحتساب المدة من 2008/4/1 ولغاية 2010/7/15 ضمن مدة خدمته المقبولة للتقاعد، وأنه يستحق على تلك المدة مستحقات مالية ورتبة وترقيات. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.
7. بتاريخ 2011/11/30 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار المجلس البلدي في بلدة أذنا القاضي بفصل المواطن عيسى محمد إسماعيل عوض من عمله كسكرتير للبلدية لان "القرار تم دون مصادقة وزير الحكم المحلي. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.
8. بتاريخ 2012/6/12 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن حسام الدين محمود العواودة والذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي يقضي بإلغاء قرار إحالته الى التقاعد وإعادته الى عمله، غير أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.

9. بتاريخ 2012/10/7 صدر قرار عن المحكمة العليا بغزة لصالح المواطن محمد يوسف وادي 32 عاماً الموقوف في سجن غزة على ذمة هيئة الحدود التابعة لوزارة الداخلية والأمن الوطني يقضي بالإفراج عنه إلا أن القرار لم ينفذ حتى الآن.
10. تلقت الهيئة خلال شهر شباط 2013 شكوى من حسن محمد عارف شتيوي، يطالب فيها مخاطبة الجهات المعنية لتنفيذ القرار الصادر محكمة بلدية نابلس بتاريخ 2011/7/28 والقاضي بإزالة المنشآت والمباني المخالفة والمقامة على أرضه من قبل مواطن آخر، الأمر الذي يشكل تعدي على أملاكه الخاصة.
11. بتاريخ 2012/9/12 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن محمد كمال دحدول قرعان ضد بلدية البيرة حول عدم التزام بلدية البيرة بتنفيذ قرار المحكمة والقاضي بإلغاء قرارها بفتح شارع في قطعة الأرض التي يملكها ويتصرف بها.
12. بتاريخ 2009/5/18 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن نظام خضر محمد اشتية، ويقضي القرار بتسكينه على الدرجة "سي" وفقاً لقانون الخدمة المدنية، ورغم مخاطبة الهيئة الجهات الحكومية إلا أن القرار لم ينفذ حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

انتهى